سياسات دعم الاستثمار الزراعي في الجنوب الجزائري و انعكاساتها على تحقيق الأمن الغذائي الوطني: "دراسة حالة ولاية الوادي"

Policies to support agricultural investment in southern Algeria and their implications for achieving national food security: "A case study of the wilaya of El Oued"

ياحي جمال [1] د. يحياوي هادية [2]

[1] جامعة عباس لغرور -خنشلة (الجزائر)- مخبر البحوث القانونية السياسية والشرعية
djamel.yahi@univ-khenchela.dz

[2] جامعة عباس لغرور -خنشلة (الجزائر)- مخبر البحوث القانونية السياسية والشرعية
yahiaoui.hadia@univ-khenchela.dz

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2022/12/29	2023/03/17	2023/04/20

الملخص:

عملت الجزائر على مدار السنوات السابقة على إيجاد مجموعة من الآليات لدعم الاستثمار في القطاع الزراعي، وبالأخصّ في ولايات الجنوب الجزائري تعزيزاً للإقتصاد الوطني من جهة ومن أجل تحقيق الأمن الغذائي الوطني من جهة أخرى. وقد تزايد اهتمام الجزائر بتطوير سياسات دعم الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال تبني استراتيجيات متعددة، وهو ما قادنا لنتساءل حول انعكاسات تلك السياسات التي تدعم الاستثمار الزراعي في تعزيز الأمن الغذائي الوطني مع التركيز على ولاية الوادي كحالة دراسية. ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى ابراز مكانة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي الوطني بالجزائر، والجهود التي بذلتها الدولة من أجل تطوير هذا القطاع بالأخص في مناطق الجنوب الجزائري، ومدى إسهامها في تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الزراعي – الأمن الغذائي – الجنوب الجزائري – ولاية الوادي -...

المؤلف المرسل: جمال ياحي

Abstract:

Over the past years, Algeria has developed a series of mechanisms to support investment in the agricultural sector, particularly in the southern Algerian provinces, in order to strengthen the national economy and to achieve national food security. Algeria has been increasingly interested in developing policies to support investment in the agricultural sector through the adoption of multiple strategies, which has led us to wonder about the implications of those policies that support agricultural investment in strengthening national food security with a focus on the wilaya of El Oued as a case of study. Through this study, we aim to highlight the position of the agricultural sector in achieving national food security in Algeria, the efforts made by the State to develop this sector, particularly in the regions of southern Algeria, and its contribution to national food security.

Key words:

Agricultural investment - food security - southern Algeria - wilaya of El Oued.

مقدمة:

يُعد تحقيق الأمن الغذائي تحدياً كبيراً ومتزايداً بالنسبة للكثير من دول العالم، خاصة في الدول الإفريقية، حيث تُشير التقارير الأممية أنَّ عدد الجياع سوف يواصل ارتفاعه بفعل النزاعات التي طال أمدها في بعض المناطق من القارة الإفريقية، بالإضافة إلى تغيّر المناخ والنمو السريع للسكان وحالات التباطؤ الاقتصادي، فقد تفاقم مشكل الجوع في القارة الأفريقية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، ومن المتوقع أنّ يتفاقم هذا المشكل أكثر مستقبلاً، لذا لابد من العمل على التخفيف من العوامل المحركة الرئيسية الكامنة وراءه، تماشياً مع الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة الرامي إلى القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030، ما ساهم في استعادة الزراعة لمكانتها في النقاشات العالمية بعد أنّ تمّ إهمالها لفترات طويلة، نتيجة الأزمات المقترنة بأزمة الغذاء التي شهدها العقد الماضي، وقد حُثَّ رؤساء الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني للنظر في مشاكل الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي في العالم لما تلعبه الزراعة من أدوارٍ مهمة في النمو الاقتصادي، فالاستثمار في الزراعة شرط ضروري لتنمية البلدان وتحقيق أمنها الغذائي.

وعلى الرغم من الوضع السيء للأمن الغذائي في القارة الإفريقية والدعوات المستمرة من أجل تحسينه، فقد استطاعت الجزائر تحقيق المرتبة الأولى إفريقياً في مجال الأمن الغذائي في آخر تصنيف لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، وقد وضعها هذا الإنجاز في "الخانة الزرقاء" في نفس المستوى مع أقوى دول العالم. الجزائر التي تحتل فيها الصحراء مساحات شاسعة من المساحة الإجمالية للبلاد، تلك الصحراء المتميزة بظروف طبيعية متفردة سواءً على صعيد معالم السطح أو ظروفها البيئية وتنوعها في بعدها الإيكولوجي الطبيعي، إذّ تزخر المناطق الصحراوية الجزائرية بموارد وإمكانات كبيرة قادرة على تلبية الاحتياجات من حيث فرص العمل والاحتياجات الغذائية للسكان وتلعب دوراً مهماً في تحسين وضع الأمن الغذائي الوطني، ما دفع الحكومة الجزائرية لتبني مجموعة من السياسات الرامية لدعم الاستثمار الزراعي في مناطق الجنوب وإيلاءه أهمية بالغة عبر استراتيجية تنموية واقعية، إذّ يُعتبر الاستثمار الزراعي وسيلة ناجعة للارتقاء بالقطاع الفلاحي، حيث يُعد هذا الأخير من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي الوطني، خاصة وأنّ قطاع الفلاحة قد ساهم في التخفيف من

آثار وباء كورونا وصدّه من خلال توفير المنتوجات الفلاحية الأساسية. تأسيساً على ما سبق تأتي هذه الدراسة لمناقشة الإشكالية التالية: **ماهي أهم السياسات التي تبنتها الجزائر لدعم الاستثمار الزراعي في الجنوب الجزائري؟ وماهي انعكاساتها على تحقيق الأمن الغذائي الوطني؟** وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتفكيك التساؤل الرئيسي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هي العوامل التي جعلت من منطقة الجنوب الجزائري محط اهتمام الدولة لتحقيق أمنها الغذائي الوطني.
- ما هي السياسات المتبعة لدعم الاستثمار الزراعي في منطقة الجنوب الجزائري.
- ما هي أثار سياسات دعم الاستثمار الزراعي في الجنوب الجزائري وبالأخص في ولاية الوادي على دعم وتعزيز الأمن الغذائي الوطني الجزائري.

فرضيات الدراسة:

- تسعى الجزائر إلى تحقيق أمنها الغذائي عن طريق دعم الاستثمار الزراعي في منطقة الجنوب.
- ساهمت سياسات دعم الاستثمار في المجال الزراعي في الولايات الصحراوية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر.
- تساهم ولاية الوادي بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

المنهج المستخدم:

طبيعة الموضوع تفرض استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لوصف ورصد واقع الاستثمار الزراعي في الجزائر عموماً وفي مناطق الجنوب الجزائري خصوصاً، ومعرفة مدى مساهمة دعم هذا النوع من الاستثمارات كاستراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي الوطني. عن طريق عرض ما تتميز به ولاية الوادي على غرار جميع ولايات الجنوب الجزائري من إمكانيات زراعية وأهم ما تنتجه زراعياً ومدى مساهمة ذلك في تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية موضوع هذه الدراسة، من أهمية الموضوع الذي تعالجه والمتعلق بالدور الذي يلعبه الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي الوطني في الجزائر، وعلى وجه التحديد تلك السياسات الداعمة للاستثمارات الزراعية في مناطق الجنوب الجزائري

وبالأخص في ولاية الوادي ومالها من أثر فعّال في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، خاصة أنَّ الجزائر تعتبر من الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق أمنها الغذائي واكتفاءها الذاتي وتقليل التبعية الاقتصادية الغذائية والتقليص من فاتورة الاستيراد، وأيضاً كون موضوع الأمن الغذائي يُعتبر ذا أهمية بالغة على الساحة الدولية باعتباره تحدٍ لدول العالم للتقليل من الجوع في العالم.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ضبط مجموعة من المفاهيم كالاستثمار الزراعي والأمن الغذائي.
- التعرف على السياسات الداعمة للاستثمار الزراعي في الجزائر.
- إبراز دور تلك سياسات في دعم الاستثمار الزراعي في مناطق الجنوب الجزائري وبالأخص في ولاية الوادي وانعكاساتها على تعزيز الأمن الغذائي الوطني.

سيتم مناقشة الإشكالية المطروحة سابقاً من خلال ثلاثة (03) مباحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الزراعي.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الغذائي.

المبحث الثاني: عوامل جذب الاستثمار الزراعي في الجنوب الجزائري.

المطلب الأول: العوامل الطبيعية.

المطلب الثاني: سياسات دعم الاستثمار في المجال الزراعي.

المبحث الثالث: أثر سياسات دعم الاستثمار الزراعي في ولاية الوادي على تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

المطلب الأول: مساهمة ولاية الوادي في تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

المطلب الثاني: تحديات قطاع الزراعة في ولاية الوادي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الزراعي

يُعتبر الاستثمار في مجال الزراعة أمراً لا غنى عنه لتخفيض مستويات الجوع وتشجيع الإنتاج الزراعي المستدام. ويشمل الاستثمار جميع النفقات التي تهدف إلى زيادة القدرة الإنتاجية، ويسعى إلى الحصول على الأصول التي تحقق مكاسب في الإنتاجية تزيد مع مرور الوقت، أما في مجال الفلاحة، فقد يأخذ الاستثمار أشكال مختلفة، كإنشاء بساتين الأشجار المثمرة أو شراء الماشية أو المعدات الزراعية (الآلات والمعدات والمباني، إلخ.)، والحصول على الأراضي الزراعية أو تملّكها، بالرغم من أنَّ شراء الأراضي كاستثمار زراعي، لا يعتبر استثماراً زراعياً من منظور الاقتصاد الكلي، فهو سيمُكّن من زيادة الحيازة على الأراضي فقط وأنَّ هذه العملية لا تعني على الإطلاق الزيادة في القدرة الإنتاجية للبلاد، لأنها مجرد عملية تغيير لمالكي الأراضي وليست عملية اقتناء أصول جديدة، من جهة أخرى تعتبر عمليات الإنفاق على أنشطة إزالة الحجارة أو الزراعة الرعوية على سبيل المثال نفقات استثمارية لأنَّ كلا النشاطين يساهمان في زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع [1]. توجد العديد من التعريفات الأخرى التي تناولت الاستثمار الزراعي، منها أنه استخدام عوامل الإنتاج الزراعية المتوفرة من الأرض، العمل ورأس المال...، بغرض إنتاج منتجات زراعية لسدّ حاجات المستهلكين وللحصول على أفضل النتائج الممكنة، وتختلف هذه النتائج باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي النظام الرأسمالي يجب أنّ يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائدٍ اقتصادي ممكن، أيّ أكبر قيمة من الربح، أما في النظام الاشتراكي فيجب أنّ يُحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائدٍ اقتصادي واجتماعي في آن واحد[2]. كما يمكن تعريف الزراعي أيضاً بأنه أحد أنواع الاستثمارات المنتجة، ويأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، بحيث نجد أنَّ المستثمر يتخلى في هذا النوع من الاستثمار على رأس المال بشكله النقدي ويقوم باستبداله بأصول وسلع إنتاجية، ويقوم

[1] Fatima Ezzahra Mengoub, "**Agricultural Investment in Africa: A low level… Numerous Opportunities"**, Policy Brief, issued by OCP Policy Center, PB-18/02, Morocco, January 2018, P 2.

[2] سامي بن جدو، مصطفى بن عامر، **"التقدير القياسي لأثر الاستثمار الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018) باستخدام نماذج ARDL لاختبار الحدود"**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 10، العدد 06 (خاص)، 2020، 94 113، ص 99.

بإدماجها بغرض إنتاج سلع زراعية لسد حاجيات المستهلكين، والحصول على أفضل عائدٍ ممكن والمتمثل في الربح بالنسبة للمستثمر [1].

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الغذائي

تتعدد تعريفات الأمن الغذائي بسبب تعدد الأبعاد التي ينطوي عليها، إذّ تعرفه المنظمة العربية للتنمية الزراعية بأنه: "أنّ تنتج الدولة أكبر قدر مما تحتاجه من الغذاء بالكمية المتوازنة وبطريقة اقتصادية، تُراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية وأنّ تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية، وأنّ يتوفر لها صادرات زراعية أو صناعية أو الإثنين معاً، بحيث يتوافر لها ما تحتاجه من العملة الأجنبية لاستيراد المواد الغذائية التي لا تتوافر فيها على الميزة النسبية لإنتاجها محلياً وأنّ توفر لكل المواطنين الغذاء بالكمّ والنوعية المطلوبة، كما تحقق في نفس الوقت، مخزون من الغذاء يكفيها لمدة ثلاثة أشهر على الأقل، في الحالات الاستثنائية، مثال الظروف الطبيعية الصعبة والتوتر السياسي والعسكري"[2]. كما تعرفه منظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو) بأنه: "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة"[3]. ومنه فمفهوم الأمن الغذائي لا يتوقف على توفير الاحتياجات الغذائية لجميع أفراد المجتمع، لما للغذاء من تأثيرات على النمو والصحة ومقاومة الأمراض وقدرة الشخص الجسمانية والإنتاجية والعقلية وحالته

---

[1] نادية بولحبال، **أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر**، رسالة ماجيستير، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000، ص 29.

[2] فاطمة بكدي، باشا رابح حمدي، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، ط 1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2016.

[3] عدنان أحمد ثلاج، أحمد هاشم عليّ، وليد سلطان إبراهيم، **"أثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في دول عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق، محصول القمح انموذجا "**، مجلة زراعة الرافدين، جامعة الموصل، العراق، المجلد 40، العدد 04، 2012، 171 181، ص 426.

النفسية، بل يضاف إلى ذلك جودة وسلامة الأغذية ونشر الوعي الغذائي، فنشر الوعي الغذائي من الأمور المهمة في معالجة الأمن الغذائي وسوء التغذية[1].

بناءً على ما سبق ينطوي الأمن الغذائي على أربعة أبعاد هي: الإتاحة والقدرة وإمكانية الوصول والسلامة، فالإتاحة تعني وجود كميات من الغذاء، من الإنتاج المحلي أو من الواردات. والقدرة تعني أنّ تكون أسعار الغذاء ملائمة لدخول الأفراد. أما إمكانية الوصول فتعني أنّ يكون الغذاء في متناول الناس بحيث يَسهل الحصول عليه. والسلامة تعني ملائمة الغذاء من الناحية الصحية والتغذوية، بحيث يتحقق النفع المطلوب من دون الإضرار بالصحة بأي شكل[2].

كما أنمَّ مفهوم الأمن الغذائي على مستوى الدول ينطوي على عدة مستويات هي: أولاً الأمن الغذائي المطلق الذي يعني انتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة، بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهو مرادف للاكتفاء الذاتي، كما يُعرف بالأمن الغذائي الذاتي[3]. ثانياً: الأمن الغذائي النسبي، ويعني قدرة دولة ما على توفير بعض السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزياً، وضمان الحد الأدنى من الاحتياجات بشكلٍ نظاميّ[4]. ثالثاً: الأمن الغذائي الصُوري أو الظاهري، إذا كان بلد ما يُغطي انتاجه المحلي من مادة ما بنسبة 90 % مثلا من احتياجاته من هذه المادة، بينما يستورد معظم المدخلات فإنَّ هذا الرقم مُضلّل ولا يُعبر عن الواقع، وبالتالي يُعتبر أمنه الغذائي أمناً ظاهرياً فقط.

المبحث الثاني: عوامل جذب الاستثمار الزراعي في الجنوب الجزائري

تُعدّ الزراعة أحد الأنشطة الاقتصادية الرئيسة التي تُسهم في الاقتصاد الوطني بشكل كبير، ويُؤدي نهوض القطاع الزراعي إلى تعزيز الاقتصاد الوطني وتخفيف وطأة

[1] مراد جبارة، محمد راتول، "**الأمن الغذائي في الوطن العربي، إنجازات وتحديات 2012/2000**"، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 08، العدد 15، 2016، 71 82، ص 73.

[2] عبد الحق جودة، كريمة كريم، **الأمن الغذائي العربي: ثنائية الغذاء والنفط**، ط 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.

[3] فاطمة بكدي، باشا رابح حمدي، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، مرجع سابق.

[4] 2- محمد وليد عبد الدايم، "مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي"، 03 أكتوبر 2004، 15سبتمبر 2022 على الساعة 15:30، https://bit.ly/3Gi9aAF

الفقر ورفع الميزان التجاري وتحقق حركة لمعظم القطاعات المرتبطة به، بعبارة أخرى يُسهم تطور القطاع الزراعي في مكافحة البطالة وتقليص حجم الاستيراد وتطور ونهوض المجتمع وتحقيق الأمن الغذائي المرتبط بالأمن الوطني1. ولا يُمكن للقطاع الزراعي أنّ يقوم بدوره في التنمية وتعزيز الأمن الغذائي دون توفر قدرٍ مناسبٍ من الاستثمارات، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم وسائل تنفيذ برامج التنمية الزراعية التي تساعد بدورها في تحقيق الأمن الغذائي. وتزخر مناطق الجنوب الجزائري بموارد وإمكانات كبيرة قادرة على تلبية الاحتياجات الخاصة بها من حيث فرص العمل والاحتياجات الغذائية للسكان وتلعب دورًا مهمًا في تعزيز الأمن الغذائي الجزائري.

المطلب الأول: العوامل الطبيعية

من بين المؤشرات الرئيسية التي تبين أهمية مناطق الجنوب الجزائري في الاقتصاد الفلاحي الوطني، هي مساحة المنطقة التي تفوق 18.181.839 هكتار[2]، وطول الحزام الحدودي البالغ 5000 كم، بالإضافة إلى إجمالي عدد السكان النشطين البالغ 1.203.725 نسمة، من بينهم 465.177 فلاح[3]. فمنطقة الجنوب الجزائري تتمتع بموارد وإمكانات طبيعية كبيرة قادرة على تلبية الاحتياجات من حيث فرص العمل والاحتياجات الغذائية للسكان وتلعب دوراً مهماً في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، إذّ تتيح الظروف المناخية الزراعية في مناطق الأطلس الصحراوي، والصحراء السفلى (بسكرة والوادي) وحتى وسط الصحراء (ورقلة وغرداية) الكثير من الفرص لتطوير شُعبّ الإنتاج غير الموسمية، حيث يُمكن لهذه الشعب أنّ تُعزز مصادر تزويد المراكز الحضرية الكبيرة في الشمال بمختلف الخضراوات على سبيل المثال. كما تسمح الإمكانات المتوفرة في المياه والتربة والطاقة بالإضافة إلى توحيد المناطق الإنتاجية الحالية بإنشاء مناطق جديدة تسمح على المدى المتوسط بزيادة الإنتاج

---

[1] سعدية هلال حسن، "أهمية الاستثمار في القطاع الزراعي وإسهامه في زيادة الانتاج"، 22 سبتمبر 2022 على الساعة 18:00، https://bit.ly/3rIfU5t

[2] عشرة (10) ولايات صحراوية: أدرار، بشار، بسكرة، الوادي، غرداية، إليزي، الأغواط، ورقلة، تمنراست وتندوف؛ عدد البلديات: 188 بما في ذلك 141 منطقة ريفية.

[3] وزارة الفلاحية والتنمية الريفية، "تنمية الزراعة الصحراوية"، 21 سبتمبر 2022 على الساعة 14:00، https://bit.ly/3Ez9z40

بنسبة 30٪ فيما يخصّ الخضراوات والحبوب وذلك مقارنة بالمستويات المسجلة في السنوات الأخيرة.

من جهة أخرى فالجنوب الجزائري يَضمّ حوضين كبيرين متداخلين من المياه الجوفية، حوض المركب النهائي والحوض المتداخل القاري، بمساحة تبلغ 600 ألف كيلو متر^2، وهما يوفران ما يصل إلى 40.000 مليار متر^3 من المياه سنوياً. هذا المصدر المهم للمياه الجوفية هو جزءٌ من واحدٍ من أكبر المصادر في العالم، إذّ يتمتع الحوضان بقدرة إنتاجية تبلغ 5 مليار متر^3/السنة، ولكن يتم استغلال 1.7 مليار متر ^{3}/ السنة منهما فقط[1].

أماّ في مجال الطاقة المتجددة، فقد بيّنت دراسة أجرتها وكالة الفضاء الألمانية أنَّ الصحراء الجزائرية تُعتبر أكبر خزّان للطاقة الشمسية في العالم، حيث تدوم فيها الإشعاعات الشمسية حتى 3900 ساعة إشعاع سنوياً. أمّا معدل الإشعاع الشمسي فيتراوح بين 5 إلى 7 كيلو واط ساعة / م^2 / يوم^2.

المطلب الثاني: سياسات دعم الاستثمار في المجال الزراعي

مرَّ القطاع الزراعي في الجزائر بعدة محاولات تنموية من أجل تطويره لضمان تحقيق أمنها الغذائي، فقد أطلقت الدولة العديد من الاصلاحات والبرامج والخطط في السنوات الأخيرة لدعم الانتاجيّة وتحسين أوضاع الفلاحين، وحماية الأراضي الزّراعية والمياه واستصلاح الأراضي، وإلغاء احتكار الحكومة للتجارة الخارجية للمحاصيل، ووضعت برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، والبرنامج الوطني للتّشجير، وبرنامج تكثيف أنظمة الإنتاج، وبرنامج تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية[3].

كما قامت بعد سنة 2008 تزامناً مع إطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي برصد أغلفة مالية ضخمة لتمويل الاستثمار الزراعي العام من خلال مخصصاته في الميزانية العامة للدولة، إضافة إلى توسيع صلاحيات الوكالات والصناديق الخاصة

[1] Lakhdar Zella, **L'eau: pénurie ou incurie**, Office des Publications Universitaires, Algérie, 2007.

[2] Amer ABDOUN, Rabah TOUILEB, **"policy and strategy development of a solar industry in Algeria"**, Arab electricity Magazine, issued by Arab Union of Electricity, 18th Edition, Qatar, 2012, P125.

[3] رمضان أحمد العمر، **"إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر وأليات تطويره 1980-2017 "**، المؤتمر الدولي المحكم حول الأمن المجتمعي والجماعي في الوطن العربي، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، 16-17 أكتوبر2020، ص 33.

بالتشغيل والاستثمار وتخصيص ميزانية لدعمها، كل هذه الإجراءات هدفت إلى جلب المستثمرين إلى القطاع الزراعي[1]. ومن بين أهم هذه الإجراءات نجد:

الفرع الأول: القوانين والسياسات المشجعة على الاستثمار الزراعي في الجنوب الجزائري:

نظراً للأهمية الاستراتيجية للقطاع الزراعي والمكانة التي يشغلها في الاقتصاد الوطني، قرّرت الدولة الجزائرية اتخاذ مجموعة من الإجراءات اللازمة لإيجاد حلول فعّالة لإعادة دفع الاستثمار في هذا القطاع، وبالأخص في الولايات الجنوبية، ومن بين هذه القوانين نجد:

أولا - قانون حيازة الملكية العقارية الفلاحية عن طريق استصلاح الأراضي:

ترجع بوادر اهتمام الدولة الجزائرية بآلية استصلاح الأراضي كسبب لكسب ملكية الأرض الفلاحية عن طريق سنّ مجموعة من القوانين إلى بداية التخلي عن النظام الاشتراكي وتبني النظام الرأسمالي، وكذلك لضرورة الاهتمام بالإنتاج الزراعي الذي كان محصوراً في المناطق الشمالية للبلاد فقط، بالرغم من وجود مساحات شاسعة من الأراضي الصحراوية القابلة للاستصلاح ودعم الإنتاج الفلاحي الوطني من جهة، ومن جهة أخرى فقد أرادت الدولة تشجيع الإنتاج الفلاحي عن طريق سنّ قانون الاستصلاح واستغلال أقصى ما يمكن من الإمكانات الفلاحية الموجودة، نظراً لضعف الإنتاج الزراعي وفشل سياسة الثورة الزراعية، كما أنَّ المساحات الشاسعة من الأراضي القابلة للاستصلاح خاصة في الجنوب الجزائري الممتد على مساحة تفوق 79.90 %[2] من المساحة الإجمالية المقدرة للبلاد شكّلت عاملاً أخر مهماً لاعتماد سياسة استصلاح الأراضي، لذلك كان لابد من التفكير في آلية لاستغلال هذه المناطق وكان الاستصلاح أحدها.

نتيجة لما سبق جاء المشرع الجزائري بالقانون 38-18 المؤرخ في 18 أوت 1983 المتعلق بحيازة الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح وكذا شروط نقل الملكية المتعلقة بالأراضي الخاصة الفلاحية والقابلة للفلاحة أساساكأسلوب لتكريس مبدأ الملكية الخاصة

---

[1] مونيرة سعيج، **إستراتيجية تفعيل الاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي: دراسة تحليلية استشرافية لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، 2020، ص 124.

[2] عمار علوي، كريمة كريم، **الملكية والنظام العقاري في الجزائر**، ط 5، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 112.

والذي كان مطلباً ملحاً نجم عن ظهور بوادر فشل النظام الاشتراكي والثورة الزراعية التي تنبني أساساً على ملكية الدولة للأرض ولوسائل الإنتاج في تلك الفترة، وقد جاء في المادة السادسة من هذا القانون: " مع مراعاة الأحكام المخالفة المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما تنصب حيازة الملكية بالاستصلاح على أرض تابعة للملكية العامة والواقعة في المناطق الصحراوية أو المنطوية على مميزات مماثلة وكذا الأراضي الأخرى غير المخصصة التابعة للملكية العامة والممكن استخدامها للفلاحة بعد الاستصلاح". كما صدرت بعد هذا القانون مجموعة من القوانين الأخرى خاصة باستصلاح الأراضي الفلاحية، كالقانون 90-25 المتضمن قانون التوجيه العقاري والذي جاء بموجب التعديل الدستوري لسنة 1989، والذي تناول أصناف الملكية العقارية من حيث الاستعمال وجعل الأراضي الصحراوية صنف من هذه الأصناف، وعرفت المادة 18 منه الأراضي الصحراوية بأنها: "كلُّ أرضٍ تقع في منطقة تقل نسبة الأمطار فيها عن 100 ملم[2]"، كما نصّت المادة 19 على أنه يحدد قانون خاص قواعد وأدوات وكيفيات تدخل الدولة والجماعات المحلية، لتهيئة الأراضي الصحراوية قصد تحويلها إلى أرض فلاحية. وصدر بعد ذلك المرسوم التنفيذي 92-289 والذي حددّ شروط التنازل عن الأراضي الفلاحية في المساحات الإستصلاحية، في إطار تحقيق برنامج يهتم بالفلاحة الصحراوية، نظراً لأهميتها الاقتصادية الكبيرة وامكانية توسعها بتوفر موردي الأرض والماء في المنطقة[1].

عموماً فإنَّ الدولة بإقدامها على إصدار القانون 83-18 قد أدركت أهمية غريزة استغلال حب التملك كحافز لتشجيع أكبر عدد من المواطنين لتنفيذ مشروع استصلاح الأراضي القابلة للزراعة بدلاً من الاعتمادات والمساعدات المالية التي كانت تقدمها الدولة في مخططاتها منذ السبعينيات تحت شعار "حماية واستصلاح الأراضي" والتي تتم دون وضع مخطط لسير عملية الاستصلاح أو دراسة مسبقة[2].

[1] المرسوم التنفيذي رقم 92-289، الصادر بتاريخ 6جويلية 1992، المتضمن شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية في المساحات الإستصلاحية وكيفيات اكتسابها، الجريدة الرسمية، العدد 55، 1992.

[2] فريد عبه، **إشكالية العقار الفلاحي في ظل السياسات الزراعية في الجزائر**، رسالة ماجيستير، الاقتصاد، جامعة باتنة، الجزائر، 2004، ص 78.

ثانيا - قانون الاستصلاح عن طريق منح حق الامتياز:

الامتياز الفلاحي هو العقد الذي توافق الدولة بموجبه على منح شخص طبيعي جزائري الجنسية، ويصبح فيما بعد يدعى " مستثمر فلاحي" ويمنح له الحق في استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، إضافة إلى الأملاك السطحية المرافقة لها وفقا لمواصفات وشروط يحددها دفتر شروط وهذا لمدة أقصاها 40 سنة قابلة للتجديد، مع دفع الاتاوة السنوية وفقا للشروط المحددة، الاسترجاع والتخصيص التي يحددها قانون المالية، مع دفع رسوم سنوية مثبتة يحدد شروطها وكيفيتها قانون المالية[1]. وقد كُرّس هذا الحق بموجب أحكام القانون رقم 08-16 الصادر في 03 أوت 2008 والمتعلق بالتوجيه الفلاحي، الذي حدد قواعد المحافظة على الثروة العقارية الفلاحية وتثمينها، وكرّسَ نظام الامتياز كنمط وحيد لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، في إطار المبادئ التوجيهية التي أرستها الحكومة من أجل إدراج الفلاحة في صميم السياسة الاقتصادية بهدف دعم الانتقال إلى نموذج تنموي جديد وإعداد المستقبل للأجيال المقبلة، باعتبار الفلاحة بديل للمحروقات. وقد أحال تحديد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية إلى نص تشريعي خاص هو القانون رقم 10-03 المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة[2]. تم منذ عام 2011 وضع آلية تسمح بالحصول على الأراضي الفلاحية، من خلال المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ 23 فيفري 2011 المتعلق بإنشاء المستثمرات المخصصة للفلاحة وتربية المواشي، والذي تم تعديله واستكماله بمنشور وزاري مشترك رقم 1839 المؤرخ 14 ديسمبر 2017 المتعلق بالحصول على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، والموجهة للاستثمار في مجال استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز[3].

---

[1] الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، "الامتياز الفلاحي"، 17سبتمبر 2022 على الساعة 18:00، https://bit.ly/3CJPWVk

[2] حسناء بوشريط، **النظام القانوني للعقار الفلاحي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، الحقوق، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، ص هـ.

[3] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "الحصول على الأراضي الفلاحية عن طريق الاستصلاح في إطار الامتياز"، 02 أكتوبر 2022 على الساعة 21:15، https://bit.ly/3E8xRRV

الفرع الثاني: مؤسسات دعم وتمويل الاستثمار الزراعي في الجنوب الجزائري:

يُعدّ التمويل بصفة عامة أداة هامة للعملية الإنتاجية فهو عبارة عن تدفق مالي أو سلعي بين مؤسسة التمويل والنشاط المستفيد من تلك الأموال أو السلع، وقد يكون الغرض من التمويل هو الاستثمار أيّ التوسيع في النشاط مهما كان نوعه، كما قد يكون الغرض من التمويل هو التسيير والمحافظة على القدرة الإنتاجية للقطاع المستفيد من التمويل وضمان صيرورته[1]. وبما أنَّ التمويل يعتبر الوسيلة المحركة للقطاع الزراعي فقد اعتمدت وزارة الفلاحة وأجهزة التمويل في الجزائر مجموعة من الصناديق وأليات التمويل التي تختلف من تمويل استغلال إلى تمويل استثمار وغيرها، ومن بين هذه المؤسسات نجد:

صناديق الدعم الفلاحي:

قامت وزارة الفلاحة خلال الفترة 2014/2010 في إطار برامج التجديد الفلاحي والريفي بتخصيص صناديق تمويل المشاريع الفلاحية والاستثمارية عن طريق الأغلفة المالية التي تتحصل عليها من ميزانية الدولة بهدف مواكبة مستجدات التكنولوجيا ومتطلبات هذا القطاع الحيوي[2]، ومن بين هذه الصناديق:

1 - الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي:

أُنشئ هذا الصندوق في إطار سياسة دعم القطاع الفلاحي بموجب الأمر 05-05 الذي يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005 [3]حيث حلَّ محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية الذي أُنشئ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 2000-118 المؤرخ في 30 ماي 2000، حيث كان يقوم على تمويلات تسمح بمشاركة الدولة بوجه عام على تنمية الري، بالإضافة إلى منح قروض فلاحية ذات نسب فوائد ميسورة سواء أكانت قروض قصيرة أو طويلة أو متوسطة المدى.

---

[1] شعيب بونوة، عليّ بودلال، **"إشكالية التمويل الفلاحي والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع "**، الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، قسم العلوم الاقتصادية: جامعة بسكرة، الجزائر، 22-23 أكتوبر 2002، ص 135.

[2] حسيبة رحماني، **"دعم الدولة في السياسة الفلاحية الجزائرية من خلال ألية التمويل"**، الملتقى الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر: الواقع والأفاق، كلية العلوم الاقتصادية: جامعة البويرة، الجزائر، 11 مارس 2021، ص 164.

[3] الأمر رقم 05-05، الصادر بتاريخ 25 يوليو 2005، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية، العدد 30، 2005.

2 - صندوق التنمية لريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

أُنشئ هذا الصندوق بمقتضى القانون 11-02 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002[1] ليحل محل الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، الذي أُنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998، ويقوم هذا الصندوق بتغطية كل النفقات المتعلقة بالأنشطة الريفية واستصلاح الأراضي، حيث يعمل على دعم الأنشطة التالية: الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية، الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي، وغيرها[2].

3 - الصندوق الوطني للتنمية الريفية:

أُنشئ هذا الصندوق في إطار قانون المالية لسنة 2013، وهو موجه لتمويل التنمية الريفية، وقد أُسندت إليه عملية تمويل الفعاليات التالية: مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، التنمية الريفية وتنمية الأراضي عن طريق الامتياز ودعم مربي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين[3].

4 - الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية:

تم إنشاء هذا الصندوق في إطار قنون المالية لسنة 2013 وفق المادة 58، وهو موجه لتمويل الأنشطة الفلاحية وبخاصة المتعلقة بالإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني من خلال تمويل الفعاليات الفلاحية التالية: تطوير الاستثمار الفلاحي، ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية وضبط الإنتاج الفلاحي[4].

ثانيا- ديوان تنمية الزراعة الصناعية بـالأراضي الصحراوية:

بهدف استصلاح الملايين من الهكتارات الصحراوية لتطوير الزراعة التحويلية في الجنوب، تم إنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية بـالأراضي الصحراوية المخصص لدعم الاستثمار في إنتاج المواد الإستراتيجية، قصد ضمان تموين السوق الوطنية وتقليص فاتورة الاستيراد. وقد تم إنشاءه، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-265 المؤرخ في 22

---

[1] القانون 11-02، الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 2002، المتضمن قانون المالية لسنة 2003، الجريدة الرسمية، العدد 86، 2002.

[2] المرجع نفسه..

[3] القانون 12-12، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2012، المتضمن قانون المالية لسنة 2013، الجريدة الرسمية، العدد 72، 2012.

[4] المرجع نفسه.

سبتمبر 2020، هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة، مزود بشباك وحيد من أجل تسهيل جميع العمليات الإدارية، ولجنة الخبرة والتقييم التقني التي تتولى دراسة ملفات المرشحين ودعمهم. يعتبر هذا الديوان أداة تنفيذ السياسة الوطنية لتعزيز وتطوير الزراعة الصناعية الإستراتيجية في الأراضي الصحراوية، من خلال تطوير الأراضي الصحراوية بهدف تعزيز القدرات الوطنية الزراعية والصناعية.[1] قد وجرى توزيع ما لا يقل عن 78.000 هكتار في الجنوب الكبير منذ إنشاء هذا الديوان، وتتوزع هذه المساحة على سبع محيطات فلاحية عبر خمس ولايات من الجنوب الجزائري (أدرار وتيميمون والمنيعة وورقلة وإيليزي)، كما تمت المصادقة على 139 مشروعا استثماريا موجهة بشكل مباشر للزراعات الإستراتيجية والزارعات الغذائية سيما الحبوب والبذور. ويكمن الهدف من اختيار تلك المحاصيل الاستراتيجية في إنشاء أقطاب فلاحية موجهة للزراعات المكثفة بالجنوب التي تتوفر على كميات هائلة من الموارد المائية لضمان الأمن الغذائي والتقليل من فاتورة الواردات والتي ينبغي تدعيمها بأنشطة الزراعة الغذائية والتحويلية والحفظ وتوفير فرص عمل.

ويرمي كذلك ضمن مهامه إلى مكافحة البيروقراطية والسماح للمستثمرين الكبار في مجال تنمية المحاصيل الإستراتيجية بتجاوز العقبات المتعلقة بالحصول على الأراضي الزراعية باستخدام وسائل الإنتاج الحديثة عبر لمساحات الزراعية الكبرى وترقية التسيير العصري والحوكمة الرشيدة. وسجلت زراعة الحبوب تحت الرش المحوري تقدما كبيرا في جنوب البلاد، سيما في ولاية المنيعة بفضل المشاريع المنطلقة، وذلك نتيجة التوعية المستمرة بخصوص أهمية هذه الشعبة الاستراتيجية وإنشاء محيطات فلاحية جديدة.

المبحث الثالث: أثر سياسات دعم الاستثمار الزراعي في الجنوب الجزائري على تحقيق الأمن الغذائي الوطني

المطلب الأول: مساهمة ولاية الوادي في تحقيق الأمن الغذائي الوطني

تقع ولاية الوادي في الجنوب الشرقي للجزائر، تتربع على مساحة 44.586.80 كلم^2 أي بنسبة 1.87 %من المساحة الكلية للجزائر، تأسست إثر التقسيم الإداري لسنة 1984،

[1] ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، "الديوان"، 15سبتمبر 2022 على الساعة 20:15، https://bit.ly/336WL4e

تضم 30 بلدية و12 دائرة، طبيعياً تقع منطقة وادي سوف في الجزء الشمالي من العرق الشرقي الكبير، وهو عبارة عن حوض رسوبي تميزه مرتفعات من الكثبان الرملية في شكل سلاسل، وارتفاعات متغيرة وغير ثابتة[1].

عرفت ولاية الوادي عدة مشاريع استصلاحيه فلاحية، منذ سنة 1983، كمشاريع حيازة الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح، ثم الامتياز الفلاحي وأخيراً الدعم الفلاحي في الإطار الوطني للتنمية الفلاحية. فبموجب القانون 83-18 استفادت 18 بلدية من أصل 30 بلدية بالولاية من هذا المشروع الذي تم بموجبه توزيع العديد من المساحات الزراعية في إطار الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح، إذّ تم توزيع 110 محيط بمساحة إجمالية قدرت بـ 54.811هـ. وتختلف المساحة الموزعة من بلدية إلى أخرى فأكبر مساحة حازت عليها بلدية حاسي خليفة بـ 10.144هـ بينما أقل مساحة تحصلت عليها بلدية الوادي وبلدية حاسي عبد الكريم بـ 100 هكتار، بينما المساحة الحقيقية التي تم استصلاحها هي 37.484هـ منها 18.484 هكتار داخل المحيطات و19.484هـ خارج المحيطات ما يطرح إشكالاً حقيقيا فكيف تستغل مساحات خارج المحيط في حين وجود مساحات شاغرة لم توزع على المستفيدين داخل المحيط فهذه الطريقة ستطرح إشكالية الاستفادة ومنح قرارات الشرط الفاسخ للمستصلحين، وقد استفادة من هذه الأراضي 8229 مستفيد منهم 5114 داخل المحيط و3114 خارج المحيط وتقدر متوسط الاستفادة للمستثمر 4.61 هكتار للمستفيد[2]. وبموجب قانون الامتياز الفلاحي لسنة 1989، والذي نصَّ على تمليك الأراضي عن طريق الامتياز الفلاحي في إطار مشاريع خدمة الأرض والاستصلاح الفلاحي، تم توزيع 980هـ على 237 مستفيد مقسمة على 6 بلديات، ويختلف حجم الاستفادة من بلدية لأخرى وتراوحت ما بين 25 مستفيد إلى 50 مستفيد. وفي إطار هذا القانون كما تم استصلاح 11 محيط تتراوح مساحة كل واحد بين 40-100هـ، استفاد منها فلاحيون من 11

---

[1] زهير صيفي، "**واقع وافاق القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة واد سوف في الصحراء المنخفضة الجزائرية)**"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2021، 428 443، ص 430.

[2] عمار مصطفاوي، **إشكالية التنمية في المناطق الصحراوية بالجزائر: دراسة حالة إقليم وادي سوف**، أطروحة دكتوراه، التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، 2018، ص 194.

بلدية من بلديات ولاية الوادي، في إطار برنامج الدعم الفلاحي الذي صدر قانونه سنة 2000.

نتيجةً للمشاريع الاستصلاحية التي استفادة منها ولاية الوادي في السنوات السابقة، فقد أصبحت هذه الولاية تساهم بشكل كبير في تمويل السوق الوطني بالمنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والخضروات وأيضاً التمور، وقد عرفت هذه المنتجات تطوراً ملحوظاً خلال الفترة السابقة التي عرفت القوانين والسياسات سابقة الذكر والتي استفادت منها ولاية الوادي على غرار بقية ولايات الجنوب الجزائري، ما أدى إلى توسيع المساحات المزروعة في هذه الولاية النموذجية واقتحام عد كبير من الفلاحين للعديد من الشعب التي كان إنتاجها حكراً على ولايات الشمال فقط، فقد تمكن الفلاحون في ولاية الوادي بفضل التسهيلات التي قدمتها الدولة ومختلف صيغ الدعم بالدفع بولايتهم لأنّ تتبوأ خلال السنوات الأخيرة مكانة متقدمة على الصعيد الوطني في إنتاج أنواع عدة من المحاصيل الزراعية كالخضر والتمور وغيرها من المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع، خاصةً البطاطا والطماطم، وهو ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: تطور الإنتاج الفلاحي لولاية الوادي خلال الفترة بين 2000-2020 (بالقنطار)

السنوات / المنتجات	2000	2005	2010	2015	2020
الحبوب	34.280	98.843	98.258	488.000	302.440
البطاطا	131.380	1.550.704	6.206.320	11.180.000	11.965.000
الطماطم	22.730	50.590	66.975	1.023.000	2.675.000
التمور	1.074.687	1.236.190	1.674.950	247.000	27.521.000

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، 2020.

يبين الجدول السابق بأنَّ زراعة البطاطا تتصدر قائمة المنتجات الزراعية التي حققت تجربة أخذت في التوسع نتائج "باهرة" بهذه الولاية الصحراوية إلى جانب محاصيل أخرى حيث يعود ذلك إلى توفر جملة من المعطيات التقنية التي تم استغلالها بشكل عقلاني مما حول هذه الولاية إلى قطب فلاحي بامتياز. إذ تعتبر ولاية الوادي أحد الموردين الرئيسيين للبطاطا في البلاد، وبذلك لأنها تحتل مكانة رائدة من حيث الإنتاج تقدر بنسبة

40 ٪ من الإنتاج الوطني[1]، إذ يُنتج فيها من البطاطا ما مقداره 11.965.000 قنطار (سنة 2020) في 36.500 هكتار (الجدول 02) وهو ما يساوي 40 % من المساحة الإجمالية المزروعة في الجزائر، مما يساهم في بناء الاقتصاد الوطني والحفاظ على استقرار السوق وتحقيق الأمن الغذائي الوطني. وترتكز زراعة البطاطا بالمستثمرات الفلاحية التابعة لإقليم ثلاثة (3) بلديات (حاسي خليفة، ورماس وتغزوت) التي تتوفر على أسواق وطنية لتسويق منتوج البطاطس باعتبار هذه المناطق الزراعية تنتج ما نسبة 60 % من أجمالي إنتاج الولاية.كما يوضح الجدول السابق الزيادة المعتبرة في إنتاج الطماطم الحقلية التي تجاوزت 11 مليون قنطار سنة 2020 نظراً لتوجه فئة كبيرة من الفلاحين لزراعة هذا المنتوج الذي يعرف انتشاراً واسعاً على مستوى ستة بلديات هي: حاسي خليفة، الدبيلة، المقرن، الطريفاوي، الرقيبة والطالب العربي، وهي البلديات ذات الطابع الفلاحي التي تتوفر على مساحات خصبة ذات قدرات إنتاجية عالية في إنتاج هذه المادة الغذائية ذات الاستهلاك الواسع.

ويعد توفير العقار الفلاحي من بين المعطيات التقنية المستحدثة التي ساهمت إلى حد بعيد في توسيع رقعة الأراضي الفلاحية المستغلة حيث تم في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 إنشاء 41 محيطا فلاحيا لفائدة 2.215 مستفيداً تم توزيعها جغرافيا على بلديات الولاية الثلاثين وتم التركيز خلال عملية التوزيع على البلديات ذات الطابع الفلاحي كما ذكر مسؤولو المصالح الفلاحية. وجرى في إطار تطبيق القانون المؤرخ في 13 أوت 1983 الرامي إلى تشجيع الفلاحين على استصلاح الأراضي الفلاحية توزيع 94 ألف هكتار لفائدة 18.700 فلاحاً وتحويل 3.200 هكتار من حق الانتفاع إلى حق الامتياز لفائدة 3.100 مستثمراً. وقد مكّن تجسيد هذه الإجراءات العملية المتعلقة بتسهيل استغلال العقار الفلاحي من بلوغ 48.400 مستثمرة فلاحية لفائدة حوالي 48.400 فلاح مما ساهم في تحقيق إنتاج "كمي ونوعي" في عديد المحاصيل الفلاحية. والجدول الموالي يبين كيف تطورت نسب الإنتاج مع زيادة الأراضي:

[1] برنامج دعم القطاع الزراعي، "ترويج سلسلة قيمة البطاطس بولاية الوادي محور نقاش بين خبراء هذا القطاع"، 31 مارس 2021، 22سبتمبر 2022 على الساعة 18:30، https://bit.ly/3fljny4

الجدول رقم 02: حجم انتاج ولاية الوادي للخضر مقارنة بالمساحة المزروعة خلال الفترة 2016-2020

السنة	البطاطا		الطماطم		مجموع المحاصيل الحقلية	
	الإنتاج (قنطار)	المساحة المزروعة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المساحة المزروعة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المساحة المزروعة (هكتار)
2016	11.180.000	34.000	1.785.000	2.520	15.217.400	44.466
2017	11.530.000	35.000	2.170.000	3.070	16.131.000	46.856
2018	11.360.000	36.200	2.163.100	3.130	16.214.813	49.440
2019	12.140.000	37.000	2.398.000	3.397	17.431.796	51.000
2020	11.965.000	36.500	2.675.000	3.925	17.554.923	54.000

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية وادي سوف، 2020.

يوضح الجدول السابق بأن انتاج الطماطم الحقلية على مساحة تقارب 4 ألاف هكتار سنة 2020 بزيادة في المساحة المزروعة مقارنة بسنة 2016 التي كانت حوالي 2500 هكتار، هذه الزيادة مرتبطة بزيادة المساحة الزراعية المخصصة لهذا المنتوج كل سنة، ولأنّ هذا المنتوج يعتبر الأكثر طلباً في أسواق الخضر خلال فصل الشتاء نظرا لندرته، كون ولاية الوادي تنفرد بإنتاج محصول الطماطم الحقلية خلال شهري أوت وسبتمبر ويتم جنيها خلال ثلاثة أشهر (ديسمبر، جانفي، فيفري) فهي لهذا تتصدر المرتبة الأولى في إنتاج الطماطم الحقلية التي تسوّق على مستوى كامل ولايات الوطن.

حجم الإنتاج الفلاحي الموضح في الجدولين السابقين والذي ما فتئ يزداد بازدياد المساحات الصالحة للزراعة التي زادت بدورها نتيجة السياسات الحكومية الداعمة لاستصلاح الأراضي، جعل من ولاية الوادي متربعة على المراتب الأولى وطنياً في الكثير من المواسم الفلاحية، ومحتكرة لأكبر قدر من الإنتاج الفلاحي للعديد من المحاصيل، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: تطور المحاصيل الفلاحية بولاية الوادي وتصنيفها وطنياً

المواسم / المحاصيل	2013-2012	2015-2016	2017-2018	2018-2019	التصنيف وطنياً
المحاصيل الحقلية	13.3 م ق	15.2 م ق	16.2 م ق	17.4 م ق	الأولى
التمور	2.1 م ق	2.53 م ق	2.73 م ق	2.75 م ق	الثانية
البطاطا	10.8 م ق	11.18م ق	11.36م ق	12 م ق	الأولى
الطماطم	543 ألف ق	1.78 م ق	2.16 م ق	2.39 م ق	الخامسة

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، 2020.

كما هو موضح في الجدول السابق، فقد احتلّت ولاية الوادي الصدارة وطنياً في انتاج بعض المحاصيل الزراعية كالبطاطا على مدار السنوات حيث فاق معدل الإنتاج للوسم 2018 / 2019 12 مليون قنطار، نفس الشيء بالنسبة للمحاصيل الحقلية التي تجاوزت نسبة الإنتاج 17.4 مليون قنطار للموسم 2018/ 2019. ويمكن إرجاع ذلك إلى ولوج العديد من الشباب عالم الاستثمار الزراعي إلى جانب السياسات المستحدثة من طرف الدولة لدعم تلك الاستثمارات التي جعلت من الوادي قطباً فلاحياً بامتياز.

المطلب الثاني: تحديات قطاع الزراعة في ولاية الوادي

إنَّ تطور حجم المنتوج الزراعي في ولاية الوادي ومساهمته في الإنتاج الوطني لا يُخفي أنّ هناك جملة من التحديات التي يعاني منها هذا القطاع تحول دون زيادة حجم المنتوج في الولاية وتحسين جودته كماً ونوعاً ما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، من بينها:

- **ضعف التخزين:** رغم قوة الإنتاج وتنوعه إلاّ أنَّ قدرة التخزين ضعيفة جداً، حيث لا يتجاوز عدد غرف التبريد 60 غرفة مخصصة لتغطية منتوج يزيد عن 16 مليون قنطار، ما يتسبب في تلف الكثير من المحاصيل الزراعية[1].
- **ضعف الاستثمار الصناعي للمحاصيل الزراعية:** إنَّ الفلاحة في ولاية الوادي تقتصر على الإنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية بقدر كبير وإهمال استعمال تلك المنتوجات الزراعية كمادة أولية في الصناعة، لذا ينبغي العمل على استغلال

[1] زكيا جرفي، الناصر بوطيب، **"دور الزراعة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر –ولاية الوادي نموذجاً-"**، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، 2019، 89 106، ص 99.

المحاصيل الزراعية في الصناعات التحويلية خاصة الصناعات الغذائية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الأمن الغذائي الوطني[1].

- **غياب أسواق مختصة في تسويق المنتجات الزراعية المحلية:** رغم كل الجهود المبذولة في كل الشعب الفلاحية في ولاية الوادي وتوفير المحاصيل الزراعية بكميات تغطي حاجيات أسوق المحلية وجزء كبير من السوق الوطنية ما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي الوطني، إلا أنَّ انعدام هياكل تجارية كبرى للخضر والفواكه في المنطقة، يحول دون تسويق تلك المنتجات، إذ يجبر أغلب تجار الجملة من كل ولايات الوطن على التواصل مع معارفهم لتحديد أماكن البيع في محيطات فلاحية أو مباشرة من المزارع وأسواق غير منظمة، أسسها الفلاحون والتجار بالتعاون مع المجالس المحلية المنتخبة، وهو ما يشكل عائقاً أمام الفلاحين لتصريف منتجاتهم الزراعية.
- **الافتقار إلى الخبرة التقنية والتكنولوجية:** بالرغم من وفرة المنتجات الزراعية في ولاية الوادي إلا أنَّ قطاع الفلاحة في هذه الولاية ما يزال يفتقر إلى الأساليب الحديثة في الإنتاج والتي تتم وفق معايير وتقنيات واستشارة من المختصين فيما يتعلق بالأمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية ونوعيات البذور وغيرها. وخصوصاً على مستوى استخدام الآلات والأسمدة الكيماوية، حيث لا تزال الأساليب التقليدية تحتل مكانة كبيرة في الفلاحة الجزائرية ومنها الصحراوية. وتتمثل أهم تحديات استخدام الآلات الميكانيكية والمواد البيولوجية إما للجهل بوجودها أو عدم توفرها بالكميات الكافية فظلاً عن الارتفاع المتواصل في أسعارها وعدم إلمام المزارعين بالطرق الصحيحة عن كيفية استعمالها وكذلك ضعف الدعم المالي الموجه لعذا الغرض.
- **ضعف التمويل:** لا تزال حصة القطاع الفلاحي من الاستثمارات والتمويل في الجزائر منخفضة مقارنةً بالقطاعات الاقتصادية الأخرى كالتجارة والصناعة والخدمات، وهذا راجع لكون الاستثمارات الفلاحية تتعرض لمخاطر عالية، مع انخفاض العائد من رأس المال المستثمر في الفلاحة، وأيضاً للعجز في تمويل

[1] المرجع نفسه.

الاستثمارات في هذا القطاع. فقد عرف تمويل القطاع الفلاحي في ظل مخطط دعم النمو (2005-2009) نسبة 7.14 % من إجمالي التمويل المخصص للقطاعات الاقتصادية، وقد كشفت الفترة التي تضمن البرنامج الخماسي (2010-2014) تراجع كبير في نسبة تمويل القطاع الفلاحي حيث قدرت بحوالي 4.71 % من إجمالي المبالغ المخصصة لتمويل مختلف القطاعات[1].

- **العجز في نسبة العمالة الزراعية:** إذ يواجه قطاع الزراعة في الجزائر بما في ذلك ولايات الجنوب، عزوفاً لليد العاملة، الأمر الذي يؤرق المستثمرين في القطاع، فحسب الأرقام الصادرة عن الديوان الجزائري للإحصائيات فإن قطاع الزراعة في الجزائر يُشغل حاليا نحو 900 ألف شخص ما يمثل 7 % من اليد العاملة في البلاد، مقابل 1.2 مليون نهاية 2019، و2.5 مليون عامل سنة 2013. ويبلغ العجز الذي سجله قطاع الزراعة لسنة 2022 حسب وزارة الفلاحة والصيد البحري قرابة 1.3 مليون منصب، ما جعل أصحاب الأراضي والمستثمرات على وجه الخصوص في مواجهة أزمة حادة مع بداية ونهاية كل موسم فلاحي، تحديدا عند غرس المحصول وجنيه.

خاتمة:

ممّا سبقَ يتضح أنّ السياسات الحكومية الداعمة للاستثمار الزراعي في ولايات الجنوب الجزائري على وجه التحديد، أدتّ لحدوث نقلة نوعيّة وكميّة في القطاع الزراعي من خلال استغلال أراضي الجنوب، وقد أسهمت هذه النقلة في زيادة حجم الإنتاج الفلاحي المرتبط بزيادة مساحات الأراضي الصحراوية الصالحة للزراعة نتيجة برامج الاستصلاح الفلاحي. وتعتبر ولاية الوادي التي تحتل المراتب الأولى وطنياً في إنتاج الكثير من المحاصيل الزراعية نموذجاً لنجاح تلك السياسات، إذ تُساهم ولاية الوادي وبشكلٍ كبيرٍ في تحقيق الأمن الغذائي الوطني سنوياً على غرار بقية ولايات الجنوب الجزائري. ويُمكن إرجاع ذلك

[1] لخميسي الواعر، **دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000-2016**، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2019، ص 108.

للإمكانات الفلاحية التي تتميز بها هذه الولاية وأيضاً من خلال سياسات دعم الاستثمار الزراعي التي تبنتها الحكومة منذ سنوات لتشجيع الاستثمار في المجال الزراعي في المناطق الصحراوية تحديداً. غير أنَّ الزراعة في ولاية الوادي لا تزال تعاني من العديد من العراقيل التي تحول دون جعلها قطباً يحقق الاكتفاء الذاتي الوطني ويساهم في تموقع الجزائر في مرتبة أفضل في مجال الأمن الغذائي. ونتيجةً لذلك نقترح مجموعة من **التوصيات** لتفادي تلك العقبات والنهوض بالقطاع الزراعي في الجنوب الجزائري:

- العمل على دعم القدرة على التخزين من خلال منح التصاريح والدعم المالي للمستثمرين للاستفادة من مشاريع إنشاء غرف تبريد، لأنَّ التخزين -القانوني- جزء لا يتجزأ من العملية التجارية لضبط كميات وأسعار المواد الفلاحية الغذائية ووسيلة تسمح بضبط السوق وتوزيع المنتجات على فترات ما بين المواسم وعلى كافة فترات السنة ومن تحديد أسعار وقت الجني وأسعار خارج وقت الجني، كما يحول ذلك أمام تلف كميات كبيرة من المنتجات الفلاحية في المناطق الصحراوية وفي ولاية الوادي على وجه التحديد.
- العمل على فتح أسواق للمنتجات الفلاحية تكون بمواصفات عالمية ما يسمح للفلاحين من ولاية الوادي والولايات المجاورة بتسويق أفضل لمنتجاتهم.
- دعم الفلاحين لمواجهة الارتفاع المفرط لأسعار الأسمدة في السوق الدولية، والعمل على توفير تلك الأسمدة لفائدة الفلاحين، عن طريق مراجعة الأسعار المرجعية لاسيما الأسمدة الواسعة الاستعمال كالأزوت والفوسفات والبوتاسيوم، حتى تكون في متناول الفلاحين، مع تفضيل الأسمدة المنتجة محليا بغرض التخفيف من التبعية لاستيرادها.
- العمل على تنظيم برامج تكوينية لفائدة الفلاحين تتناول مواضيع تتعلق بالجوانب التقنية والعلمية المثلى في تطوير النشاط الفلاحي في مختلف شعبه لاسيما الإستراتيجية منها وخاصةً أساليب تنمية قدرات الفلاحين بالمناطق الصحراوية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا / قائمة المصادر:

أ - القوانين:

1- المرسوم التنفيذي رقم 92-289، الصادر بتاريخ 6جويلية 1992، المتضمن شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية في المساحات الإستصلاحية وكيفيات اكتسابها، الجريدة الرسمية، العدد 55، 1992.

2- الأمر رقم 05-05، الصادر بتاريخ 25 يوليو 2005، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية، العدد 30، 2005.

3- القانون 11-02، الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 2002، المتضمن قانون المالية لسنة 2003، الجريدة الرسمية، العدد 86، 2002.

4- القانون 12-12، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2012، المتضمن قانون المالية لسنة 2013، الجريدة الرسمية، العدد 72، 2012.

ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1- فاطمة بكدي، باشا رابح حمدي، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، ط 1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2016.

2- عبد الحق جودة، كريمة كريم، **الأمن الغذائي العربي: ثنائية الغذاء والنفط**، ط 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.

3- عمار علوي، كريمة كريم، **الملكية والنظام العقاري في الجزائر**، ط 5، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

ب- الرسائل الجامعية:

1- حسناء بوشريط، **النظام القانوني للعقار الفلاحي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، الحقوق، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017.

2- مونيرة سعيج، **إستراتيجية تفعيل الاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي: دراسة تحليلية استشرافية لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، 2020.

3- فريد عبه، **إشكالية العقار الفلاحي في ظل السياسات الزراعية في الجزائر**، رسالة ماجيستير، الاقتصاد، جامعة باتنة، الجزائر، 2004.

4- لخميسي الواعر، **دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000-2016**، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2019.

5- عمار مصطفاوي، **إشكالية التنمية في المناطق الصحراوية بالجزائر: دراسة حالة إقليم وادي سوف**، أطروحة دكتوراه، التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، 2018.

6- نادية بولحبال، **أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر**، رسالة ماجيستير، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000.

ج- المقالات في المجلات:

1- سامي بن جدو، مصطفى بن عامر، **"التقدير القياسي لأثر الاستثمار الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018) باستخدام نماذج ARDL لاختبار الحدود"**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 10، العدد 06 (خاص)، 2020، 94 113.

2- زكيا جرفي، الناصر بوطيب، **"دور الزراعة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر –ولاية الوادي نموذجاً-"**، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، 2019، 89 106.

3- زهير صيفي، **"واقع وافاق القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة واد سوف في الصحراء المنخفضة الجزائرية)"**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2021، 428 443.

4- مراد جبارة، محمد راتول، **"الأمن الغذائي في الوطن العربي، إنجازات وتحديات 2012/2000"**، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 08، العدد 15، 2016، 71 82.

5- عدنان أحمد ثلاج، أحمد هاشم عليّ، وليد سلطان إبراهيم، **"أثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في دول عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق، محصول القمح انموذجا "**، مجلة زراعة الرافدين، جامعة الموصل، العراق، المجلد 40، العدد 04، 2012، 171 181.

د- المقالات في الملتقيات والندوات:

1- حسيبة رحماني، **"دعم الدولة في السياسة الفلاحية الجزائرية من خلال ألية التمويل"**، الملتقى الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر: الواقع والأفاق، كلية العلوم الاقتصادية: جامعة البويرة، الجزائر، 11 مارس 2021.

2- شعيب بونوة، عليّ بودلال، **"إشكالية التمويل الفلاحي والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع "**، الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، قسم العلوم الاقتصادية: جامعة بسكرة، الجزائر، 22-23 أكتوبر2002.

3- رمضان أحمد العمر، **"إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر وأليات تطويره 1980-2017 "**، المؤتمر الدولي المحكم حول الأمن المجتمعي والجماعي في الوطن العربي، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، 16-17 أكتوبر2020.

هـ- المقالات على مو اقع الانترنت:

1- سعدية هلال حسن، "أهمية الاستثمار في القطاع الزراعي وإسهامه في زيادة الانتاج"، 22 سبتمبر 2022 على الساعة 18:00، https://bit.ly/3rIfU5t

2- محمد وليد عبد الدايم، "مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي"، 03 أكتوبر 2004، 15سبتمبر 2022 على الساعة 15:30، https://bit.ly/3Gi9aAF

3- برنامج دعم القطاع الزراعي، "ترويج سلسلة قيمة البطاطس بولاية الوادي محور نقاش بين خبراء هذا القطاع"، 31 مارس 2021، 22سبتمبر 2022 على الساعة 18:30، https://bit.ly/3fljny4

4- الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، "الامتياز الفلاحي"، 17سبتمبر 2022 على الساعة 18:00، https://bit.ly/3CJPWVk

5- ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، "الديوان"، 15سبتمبر 2022 على الساعة 20:15، https://bit.ly/336WL4e

6- وزارة الفلاحية والتنمية الريفية، "تنمية الزراعة الصحراوية"، 21 سبتمبر 2022 على الساعة 14:00، https://bit.ly/3Ez9z40

7- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "الحصول على الأراضي الفلاحية عن طريق الاستصلاح في إطار الامتياز"، 02 أكتوبر 2022 على الساعة 21:15، https://bit.ly/3E8xRRV

و- المراجع باللغة الأجنبية:

A - Books:

1- Lakhdar Zella, **L'eau: pénurie ou incurie**, Office des Publications Universitaires, Algérie, 2007.

B- Journal Articles :

2- Fatima Ezzahra Mengoub, "**Agricultural Investment in Africa: A low level… Numerous Opportunities**", Policy

Brief, Issued by OCP Policy Center, PB-18/02, Morocco, January 2018.

3- Amer ABDOUN, Rabah TOUILEB, **"policy and strategy development of a solar industry in Algeria"**, Arab electricity Magazine, issued by Arab Union of Electricity, 18th Edition, Qatar, 2012.